

المبحث الثاني

أوقاف بعض الصحابة رضي الله عنهم بالمدينة المنورة وما حولها من القرى

أ - مرويات أوقاف الصحابة رضوان الله عليهم:

لقد ثبت في أحاديث صحيحة، وآثار كثيرة أن الصحابة رضي الله عنهم من الذكور والإناث قد أوقفوا الأراضي الثمينة، والأموال النفيسة ذات الدخول العظيمة وهذا عرض لبعض هذه الأحاديث، والقصد من ذلك ذكر نماذج لهذه الأوقاف، وليس الاستقصاء والحصر.

١- عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله: إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. قال: فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث وتصدق بها في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضعيف ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول".

حديث متفق على صحته، ورواه البخاري في مواطن عدة في كتابه^(١).

الشاهد من هذا الحديث:

هذا الوقف عدّه العلماء أول وقف في الإسلام قال الإمام ابن حجر:

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٣٩٢/٥ رقم الحديث ٢٧٦٤.

"أول صدقة - أي موقفة - كانت في الإسلام صدقة عمر رضي الله عنه"^(١).

وقال الإمام النووي: " والعمل على هذا - فعل عمر - عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من المتقدمين لم يختلفوا في إجازة وقف الأرض وغيرها من المنقولات، وللمهاجرين والأنصار أوقاف بالمدينة وغيرها، ولم ينقل عن أحد منهم أنه أنكره، ولا عن واقف أنه رجع عما فعله لحاجة أو غيرها"^(٢).

٢- عن عثمان "أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة، وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة، فقال: " من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة، فاشتريتها من صلب مالي" رواه النسائي والترمذي^(٣) وغيرهم.

وفي هذا الحديث "جواز الوقف وجواز انتفاع الواقف بوقفه العام.
٣- عن ثابت بن أنس "قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة: أ جعله لفقراء أقاربك، فجعلها لحسان وأبي بن كعب " قطعة من حديث صدقة أبي طلحة الأنصاري^(٤). والشاهد من هذا الحديث ما ذكره الإمام البخاري في أبواب كتابه من قوله باب " إذا وقف أو أوصى لأقاربه، ومن الأقباب؟".

(١) فتح الباري: ٤٠٢/٥.

(٢) صحيح مسلم مع النووي: ٨٦/١١.

(٣) الجامع للترمذي: ٢٩٠/٥، النسائي: ٢٣٥/٦، وانظر: صحيح البخاري مع الفتح: ٤٠٧/٥، ٣٠/٥.

(٤) صحيح البخاري مع الفتح: ٣٩٦/٥ رقم (٢٧٦٩) ٣٨٧/٥٠ رقم ٢٧٥٨.

٤- ذكر الدارمي في سننه "عن هشام عن أبيه" أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه لا تباع ولا تورث، وأن للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها، فإن هي استغنت بزوج فلا حق لها"^(١).

٥- روى البيهقي في سننه الصغرى: عن أبي هريرة في بعث النبي ﷺ عمر بن الخطاب على الصدقة فقال: "أما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتاده، وفي رواية أخرى: وأعتده في سبيل الله"^(٢).

٦- وروى البيهقي في سننه الكبرى: "أن أنساً وقف داراً له بالمدينة، فكان إذا حج مرّ بالمدينة فنزل في داره"^(٣).

٧- وروى بن سعد في طبقاته "أن ابن عمر جعل نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عبد الله بن عمر ... وتصدق بداره محبوسة لا تباع ولا توهب"^(٤).

٨- روى البيهقي في السنن الصغرى: "أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ تصدقت بما لها على بني هاشم وبني المطلب"^(٥).

وذكر الإمام البخاري جملة ما ذكرناه فقال "ووقف أنس داراً، فكان إذا قدم نزلها، وتصدق الزبير بداره، وقال: للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها. فإن استغنت بزوج فليس لها حق، وجعل ابن عمر

(١) سنن الدارمي ٤٢٧/٢.

(٢) السنن الصغرى للبيهقي: ٣٣٦/٢.

(٣) السنن الكبرى: ١٦١/٦.

(٤) فتح الباري: ٤٠٧/٥، والسنن الكبرى ١٦١/٦.

(٥) السنن الصغرى للبيهقي: ٣٣٦/٢.

نصيبه من دار عمر سكنى لذوي الحاجات من آل عمر"^(١).
وبالجمللة فما من صحابي له مال من ذكر أو أنثى إلا وقد وقف شيئاً من
ماله، قال الإمام الخفاف: عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة
يقول: "ما أعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر من المهاجرين
والأنصار إلا وقد وقف من ماله حبساً لا يشتري ولا يورث ولا يوهب حتى
يرث الله الأرض ومن عليها"^(٢).

ب- سرد لأسماء الصحابة الذين لهم أوقاف في المدينة المنورة وغيرها:

- أبو بكر الصديق تصدق بداره على ولده في مكة المكرمة.
- عمر بن الخطاب - ﷺ - أوقف مالاً في خيبر يسمى (ثمغ) وداراً
على ولده في المدينة.
- عثمان بن عفان - ﷺ - له حبس في خيبر وغيرها.
- علي بن أبي طالب - ﷺ - له وقف في ينبع وخيبر وغيرها.
- الزبير بن العوام - ﷺ - له وقف في المدينة المنورة، ومصر، ومكة المكرمة.
- معاذ بن جبل - ﷺ - أوقف داره بالمدينة المنورة.
- زيد بن ثابت - ﷺ - أوقف دوراً وبساتين بالمدينة المنورة.
- عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما. حبست دارها بالمدينة
المنورة.

(١) صحيح البخاري مع الفتح: ٤٠٦/٥.

(٢) أحكام الأوقاف ص ١٥.